

التأخير في إصلاح العملة يهدد استمرار دعم المانحين للسودان

تلغو خطوات توحيد سعر الصرف يعرقل مساعدات تخفيف أعباء الدين



عملة في دوامة الأزمات

لكنها أضافت أن السودان لن يتحرك في إصلاح العملة إلا عندما تكون الظروف مواتية ويكون لديه ما يكفي من الاحتياطات الأجنبية في البنك المركزي. ولم يرد بنك السودان المركزي على طلبات للتعليق.

وقال دبلوماسي من دولة مانحة "الشعور العام بين المانحين الغربيين والذين يتشككون في التفكير هو الإحباط والرهيب". وأضاف أن الرسالة التي وجهها المانحون إلى السلطات السودانية هي أن تنفيذ المطالب "سيصبح لسودان الحصول على الكثير من التمويل والمنح والمساعدات والتنمية والاستثمار، غير أن الوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم". وبدأ أن الحكومة أخذت خطوة واضحة نحو إصلاح العملة الشهر الماضي بالسماح بإرسال تحويلات المغتربين بسعر الصرف الموازي.

قبل سداد المتأخرات في المرحلة الأولى من البرنامج، وذلك لأن الأموال ستكون قيمتها أقل بكثير إذا تم تحويلها بسعر الصرف الرسمي.

عدم إصلاح سعر الصرف يعرقل برنامج الأسر الذي يستهدف دفع دعم نقدي شهري بخمسة دولارات إلى 80 في المئة من السكان

وقالت هبة محمد علي التي حل محلها زعيم المتطرفين في دارفور جبريل إبراهيم في منصب القائم بأعمال وزير المالية الاثنين في تصريحات صحافية إن "برنامج دعم الأسر سيبدأ هذا الشهر بالسعر الموازي".

الاقتصاد كلها عوامل عطلت تخفيض قيمة العملة.

وقال مانحون ومقرضون إن توحيد سعر الصرف لن يؤدي إلى المزيد من المعاملات تقريبا تتم بالفعل بأسعار السوق السوداء.

وأضافوا أن السودان يطبع نقودا أقل وهو ما من شأنه أن يخفف الضغوط التضخمية، كما أحرز تقدما في معايير أخرى منها البدء في الكشف عن تفاصيل الشركات المملوكة للدولة.

كما يؤدي التأخير في إصلاح سعر الصرف إلى إعاقة بدء تنفيذ برنامج لدعم الأسر يستهدف دفع دعم نقدي شهري قدره خمسة دولارات إلى 80 في المئة من سكان السودان.

وجرى حجب حوالي 400 مليون دولار من المساعدات ومنح من البنك الدولي

المتحدة وبريطانيا لسداد 1.6 مليار دولار من متأخرات السودان المستحقة للبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي.

وقد اقترب الموعد النهائي للسداد إذ من المقرر أن يقدم صندوق النقد الدولي تقريرا لمجلس إدارته بشأن السودان بنهاية مارس، وهو ما يتطلب أن يكون سجله جيدا ومرضيا على مدى ستة أشهر عندما يرفع الصندوق تقريره النهائي في سبتمبر.

وقال مصدر مطلع على هذه العملية "الوضع في السودان صعب جدا. فكلما طال أمد الوصول إلى إعفاء من الديون زادت مخاطر عدم حدوث ذلك أصلا".

ويقول مسؤولون ومانحون ومحللون إن الخوف من رد الفعل الشعبي والمقاومة اليسارية للإصلاحات التي يقودها صندوق النقد الدولي والبحث عن احتياطي من العملة الصعبة يحمي

يطرح تأخر السودان في إصلاح العملة وتوحيد سعر الصرف ضغوطا كبيرة أمام الحكومة، حيث يهدد استمرارية دعم المانحين ويقوض جهود تخفيف أعباء الدين التي يتطلع إليها البلد في ظل مكافحته أصلا لإشكاليات سياسية تتعلق بتقاسم السلطة وإشكاليات مناخية واقتصادية لا حصر لها.

الخرطوم - يهدد تكتؤ الحكومة السودانية في إصلاح العملة وخفض قيمتها بانقطاع حبل الدعم عن البلد نظرا للفشل في توحيد سعر الصرف الذي يعد شروطا أساسيا للإصلاح، في وقت تقوض فيه الإزمات الاقتصادية والسياسية جهود معالجة الاختلالات المتراكمة.

ويؤيد دبلوماسيون ومحللون أن الحكومة السودانية الجديدة تواجه ضغوطا للمضي قدما في إصلاح سريع للعملة حتى لا تعرض للخطر سعيها لتخفيف عبء الديون والحصول على دعم مالي دولي لمرحلة الانتقال السياسي الهشة.

وقد أدى عدم خفض قيمة العملة إلى تأخير مساعدات بمئات الملايين من الدولارات لصالح برنامج رعاية اجتماعية ممول من المانحين ويهدف إلى تخفيف المعاناة الناجمة عن أزمة اقتصادية طويلة الأمد وإلغاء دعم الوقود.

وقال جونا هورنر محلل شؤون السودان لدى مجموعة الأزمات الدولية "يظل الاقتصاد على رأس المخاطر السياسية التي تهدد المرحلة الانتقالية في البلاد". وأضاف أن "عدم التصدي لمشاكل الاقتصاد بشكل ملائم من شأنه تقويض فرص الحكم المدني في البلاد".

وألغى السودان دعم الوقود الذي كان يكفل الدولة عدة مليارات من الدولارات سنويا، وهو شرط رئيسي لبرنامج اقتصادي لأجل 12 شهرا أعده السودان وأقره المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في سبتمبر الماضي.

غير أن التأخير في الانتقال إلى سعر صرف موحد تحدده السوق، وهو معيار هيكل آخر حدده صندوق النقد الدولي بتاريخ مستهدف في سبتمبر 2020، يهدد بتعريض البرنامج للخطر.

ويتعين على السودان استكمال البرنامج للحصول على إعفاء بسنتين مليار دولار من الديون الخارجية بموجب مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وفتح الطريق أمام حصوله على تمويل من المقرضين الدوليين.

كما يهدد التأجيل حصول السودان على قروض بشروط تيسيرية من الولايات

وإجراء الإنهاء من تعديل وزارتي شامل الاثنين لضم ممثلين لجماعات متمردة وقعت على اتفاق سلام مع الحكومة العام الماضي، وهي خطوة مهمة في الانتقال السياسي بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير سنة 2019.

لكن الإدارة المدنية الضعيفة عالقة في ترتيب غير سهل لتقاسم السلطة مع الجيش، وتواجه مجموعة من التحديات منها وصول منسوب مياه الفيضانات إلى مستويات قياسية وعدم الاستقرار على الحدود مع إثيوبيا وجائحة كورونا والعنف في إقليم دارفور الغربي حيث بدأت قوات حفظ السلام الدولية في الانسحاب.

جونا هورنر
عدم التصدي لمشاكل الاقتصاد يقوض فرص الحكم المدني

وإجراء الإنهاء من تعديل وزارتي شامل الاثنين لضم ممثلين لجماعات متمردة وقعت على اتفاق سلام مع الحكومة العام الماضي، وهي خطوة مهمة في الانتقال السياسي بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير سنة 2019.

لكن الإدارة المدنية الضعيفة عالقة في ترتيب غير سهل لتقاسم السلطة مع الجيش، وتواجه مجموعة من التحديات منها وصول منسوب مياه الفيضانات إلى مستويات قياسية وعدم الاستقرار على الحدود مع إثيوبيا وجائحة كورونا والعنف في إقليم دارفور الغربي حيث بدأت قوات حفظ السلام الدولية في الانسحاب.

وإجراء الإنهاء من تعديل وزارتي شامل الاثنين لضم ممثلين لجماعات متمردة وقعت على اتفاق سلام مع الحكومة العام الماضي، وهي خطوة مهمة في الانتقال السياسي بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير سنة 2019.

لكن الإدارة المدنية الضعيفة عالقة في ترتيب غير سهل لتقاسم السلطة مع الجيش، وتواجه مجموعة من التحديات منها وصول منسوب مياه الفيضانات إلى مستويات قياسية وعدم الاستقرار على الحدود مع إثيوبيا وجائحة كورونا والعنف في إقليم دارفور الغربي حيث بدأت قوات حفظ السلام الدولية في الانسحاب.

قطاع الشحن الجوي يسجل أسوأ انهيار للطلب منذ عقود

المئة فقط من معدل عام 2019 (2.3- في المئة بالنسبة إلى العمليات العالمية)، بينما تراجعت السعة العالمية بنسبة 17.7 في المئة مقارنة بالعام السابق (20.6- في المئة بالنسبة إلى العمليات العالمية). وتشهد الظروف الاقتصادية حالة من التعافي مع دخول عام 2021، إذ تنمو معدلات طلبات التصدير الجديدة وفقا لمؤشر مديري المشتريات الصناعي في الأسواق الناشئة والمتقدمة، إضافة إلى تعافي الإنتاج الصناعي العالمي.

10.6 في المئة نسبة تراجع الطلب على أسواق الشحن الجوي العالمية عام 2020 بمقارنة سنوية

وقال ألكساندر دي جونيكا، الرئيس التنفيذي والمدير العام للاتحاد الدولي للشحن الجوي إن قطاع الشحن الجوي يُعد أفضل حالا من قطاع المسافرين في مواجهة الأزمة الحالية فعلى الرغم من تراجع الطلب، شكّل الشحن الجوي مصدرا رئيسيا للإيرادات للكثير من شركات الطيران خلال عام 2020. وتابع "لكن مع توقف عمل قسم كبير من أسطول طائرات الركاب، تواجه تحديات كبيرة لتلبية الطلب دون الاعتماد على سعة الشحن في حجرات الأمتعة". وتزامنا مع تشديد قيود السفر التي تفرضها الدول لمواجهة السلالات الجديدة من فيروس كورونا المستجد، من الصعب توقع تحسن في طلب المسافرين أو أداء سعة الشحن على المدى المنظور. وفي ضوء ذلك، سيكون 2021 عاما صعبا أيضا.

جنيف - سجل قطاع الشحن الجوي العالمي خلال العام 2020 أسوأ انهيار في الطلب منذ بدء رصد أداء القطاع في عام 1990 بسبب تعطل إمدادات حركة التجارة العالمية وتراجع أنشطة الشحن.

وأظهرت بيانات أسواق الشحن الجوي العالمية للاتحاد الدولي للنقل الجوي تراجع الطلب على الشحن الجوي بنسبة 10.6 في المئة عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019.

وتعد نسبة الانخفاض السنوي هذه الأكبر في الطلب منذ أن بدأ الاتحاد برصد أداء قطاع الشحن في العام 1990، متجاوزة التراجع في حركة تجارة البضائع الدولية الذي وصلت نسبته إلى 6 في المئة.

وأوضحت البيانات أن الطلب العالمي الذي يقاس بطن من الشحن لكل كيلومتر، سجل عام 2020 تراجعا بنسبة 10.6 في المئة عن معدل عام 2019 (1.8- في المئة) بالنسبة إلى العمليات العالمية.

وانخفضت سعة الشحن العالمية بنسبة 23.3 في المئة عام 2020 بالمقارنة مع 2019 (24.1) في المئة بالنسبة إلى العمليات العالمية، وتقوض هذه النسبة ضعفي معدل انكماش الطلب. ونظرا إلى انخفاض السعات المتوفرة، ارتفع عامل حمولة البضائع بنسبة 7.7 في المئة في العام الماضي، وأدى هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات والعائدات التي ساهمت في دعم شركات الطيران وعدد من الخدمات الخاصة برحلات المسافرين الطويلة في مواجهة الانخفاض الحاد في إيرادات المسافرين. وشهد القطاع تحسنا مع نهاية العام، وخاصة خلال شهر ديسمبر حيث انخفض الطلب العالمي بنسبة 0.5 في

الأوروبي إلى مستويات ما قبل الأزمة في 2022.

وكانت جائحة كورونا قد وجهت ضربة كبيرة للاقتصادات الأوروبية حيث انخفضت الصادرات الألمانية بأكثر من 9 في المئة في 2020، حسب بيانات رسمية، وتسبب الوباء بأكبر تراجع خلال أكثر من عقد لأكثر اقتصادات أوروبا.

وخلال عام شهد إغلاق حدود وتعطل سلاسل الإمداد، سجلت الصادرات الألمانية ما مجموعه 1.21 تريليون يورو (1.46 تريليون دولار) في الأشهر الـ12 الماضية، مقارنة بـ1.33 تريليون في 2019.

والتراجع البالغة نسبته 9.3 في المئة يمثل أكبر ضربة للصادرات عانت منها ألمانيا منذ تراجعها بنسبة 18 في المئة خلال الأزمة المالية العالمية.

700 مليار يورو قيمة القروض والمنح المخصصة للدول الأعضاء للتعافي الاقتصادي

وانخفضت الواردات أيضا بنسبة 7.1 في المئة لتسجل 1.03 تريليون يورو، بحسب الأرقام التي نشرها مكتب الإحصاء الوطني ديستاتيس.

وتعني هذه الأرقام أن أكبر اقتصاد في أوروبا لديه ميزان تجارة خارجية إيجابي يبلغ 179.1 مليار يورو في 2020، بتراجع عن 224 مليار يورو في العام الذي سبقه.

وأدت التداعيات الأولية للوباء إلى تراجع الصادرات الألمانية بنسبة 30 في المئة في الربع، فيما فشلت تدابير إنعاش في الصيف في إعادتها إلى مستويات ما قبل الجائحة.

البرلمان الأوروبي يوافق على خطة واسعة للتعافي الاقتصادي

الإنفاق لديه معنونة. وتقول إن هذا يمنح الشعب من مراجعة ما إذا كان الإنفاق المخطط له بالفعل خدم بالفعل الأهداف المذكورة.

وكان فالديس دومبروفسكيس نائب رئيس المفوضية الأوروبية قد قال الاثنين إن "اقتصاد أوروبا من المرجح أن يتعافى في الربع الثاني من هذا العام لأن تسارع توزيع لقاحات كوفيد - 19 سيسمح للحكومات بأن ترفع تدريجيا إجراءات العزل العام".

وانكماش اقتصاد منطقة اليورو 0.7 في المئة على أساس فصلي في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2020 ويتوقع خبراء اقتصاديون أنه سينكمش مجددا في الربع الأول من هذا العام.

وتوقع صندوق النقد الدولي الشهر الماضي أن الاقتصادين الأمريكي والياباني سيعودان إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول نهاية العام الحالي، لكن اقتصاد الدول الـ19 التي تتشارك في اليورو لن يلحق بهما حتى العام القادم.

وقال دومبروفسكيس، الذي يشرف على الشؤون الاقتصادية والتجارة، لرويترز إن أوروبا أيضا في التعافي لأن سلطات الصحة العامة في الاتحاد الأوروبي استقرت وقتا أطول من الولايات المتحدة أو بريطانيا في الموافقة على لقاحات للاستخدام العام، وأضاف قائلا "نتوقع أن يعود الاقتصاد

أقر البرلمان الأوروبي خطة إنعاش اقتصادي لتسهيل تعافي القطاعات المتضررة من تداعيات كورونا، حيث ستمكن الحزمة المالية من منح قروض للدول الأعضاء لتحفيز اقتصاداتها. غير أن منظمات غير حكومية انتقدت الافتقار إلى الشفافية، حيث أن عددا ضئيلا جدا من الدول جعل خطط الإنفاق لديه معنونة.

برلين - وافق أعضاء البرلمان الأوروبي على خطة "المرنة والتعافي" للتكفل، مما يهدد الطريق للدول الأعضاء للوصول إلى حوالي 700 مليار يورو (850 مليار دولار) في صورة قروض ومنح، للتغلب على الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا المستجد.

وسيتوزع المنح، التي يبلغ قيمتها حوالي 300 مليار يورو للإنفاق على الاستثمارات والإصلاحات الخاصة بتحفيز اقتصاديات الدول. وللوصول إلى المال، يتعين أن تقدم الدول الإعوض بالاتحاد الأوروبي خطط الإنفاق لديها بحلول 30 أبريل المقبل.

وستتبعين على المفوضية ودول الاتحاد الأوروبي بعد ذلك الموافقة على كل خطة.

وفي تصويت البرلمان الأوروبي الذي جرى الثلاثاء، ونشرت نتائجه الأربعاء، وافق أعضاء البرلمان على الخطة بأغلبية ساحقة. وما زال يتعين على الدول الأعضاء الموافقة رسميا على خطة التعافي، لكن من غير المتوقع حدوث عقبات كبرى في هذا الشأن.

وذكر مسؤول أوروبي بارز الاثنين أن جميع الدول فيما عدا ثلاث قدمت مسودة بشأن خططها

